مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 28، جانفي 2021، ص - ص: 935 – 948
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

جماعة الجرابة بمدينة الجزائر في العهد العثماني
The Djerbian Corporation in Algiers During the Ottoman Period

محفوظ حني* **أ.د/ فاطمة الزهراء قشي**
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2
mahfoud.hani@univ-constantine2.dz guechif@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/13 **تاريخ القبول: 2020/12/10**

الملخص:
يستند المقال إلى الدراسات السابقة التي تشهد بانضواء "الجرابة" ضمن التنظيم المؤسساتي للحرف كجماعة معترف بها وأفرادها وافدون من خارج إيالة الجزائر. ولانتماء الجرابة إلى المذهب الإباضي، نتساءل عن احتمال وجود روابط بينهم وبين جماعة بني مزاب (موضوع أطروحتنا)، وهل هناك تقارب في ظروف الاستقرار بمدينة الجزائر في الفترة المدروسة. بالرجوع إلى سجلات البايلك و"قانون أسواق الجزائر" تأكد لنا أن للجماعة نشاط كثيف في سوق الجرابة وخارجها، بالتملك والإيجار واستثمار القروض. فضلا عن بيع المنتوجات المجلوبة أساسا، من جربة. دفعوا الضرائب المعتادة بمبالغ معتبرة نسبيا، مما يوحي برواج تجارتهم. إلا أن الوثائق القليلة، المتوفرة حولهم، لم تشر إلى انتمائهم المذهبي ولا إلى موطنهم الأصلي - كعنصر مميز أو مؤثر- في التعاملات معهم. كما لم تسجل بينهم وبين جماعة بني مزاب معاملات تفاضلية على هذا الأساس، في حدود هذه الدراسة.
الكلمات المفتاحية: جماعة الجرابة؛ بني مزاب؛ مدينة الجزائر؛ العهد العثماني.

Abstract:
The article is based on previous studies that attest to the integration of “Jamaat al Jraba” within the institutional framework for crafts as a recognized group and its members come from the outside of Algiers. As for the affiliation of Djerbians to the Ibadite sect, we enquire about the probability of the existence of links between them and Beni-Mzab (The topic of ourthesis) as Ibadites and also enquire whether or not there is a convergence of conditions of stability in Algiers during the studied period. By referring back to the “Beylik” records, Islamic courts records, and “Qanoun Aswaq al Jazair", it was confirmed to us the density of activities of the corporation inside and outside of the Djerbians market by appropriation, leasing, and loan investment, besides products brought mainly from Djerba. They paid relatively higher sums of money for the usual taxes which indicates the flourishment of their trade. However, the few documents available about Djerbiens showed neither their sectarian affiliation nor their country of origin as special and influencing elements in their transactions with the authorities. No privileged dealings between them and Beni-Mzab were recorded, within the limits of this study.
Keywords: Djerbian; Corporation; “Jamaat al Jraba”; Beni-Mzab; Algiers; Ottoman Period.

* المؤلف المرسل.

مقدّمة:

على هامش دراسة "نشاط بني مزاب بمدن التل الجزائري في العهد العثماني" والمرتكز على التنظيم الإداري والاقتصادي للجماعات الحرفية و"العرقية" أو "الإثنية"، لفت انتباهنا حضور "الجرابة" ضمن القائمة. أردنا تسليط الضوء على "تواجدهم" في مدينة الجزائر خاصة وهم يشكلون الجالية الوحيدة التي وفدت من خارج الإيالة واعترف بها كجماعة منضوية على غرار تنظيم الحرفيين و"الأعراق". ولا غرابة في الواقع، لحضور الجرابة بشكل كثيف نسبيا في مدينة الجزائر التي عرفت بانفتاحها على الأجناس والأعراق منذ القرن السادس عشر وتعززت الظاهرة في عنفوان القرصنة البحرية في المتوسط، في القرن الموالي.

ولانتماء الجرابة إلى المذهب الإباضي، نتساءل عن احتمال وجود روابط بينهم وبين بني مزاب وهل هناك تقارب في ظروف الاستقرار بمدينة الجزائر وانضوائهم في تنظيماتها. إذ انتسب كل من بني مزاب والجرابة إلى الجماعات "العرقية"، وهي المجموعات السكانية التي هاجرت من المناطق الداخلية للإيالة، وحتى من خارجها نحو، مدينة الجزائر؛ فأطلقت عليهم تلك الصفة تمييزا لهم عن سكان المدينة، "البلدية" أو الذين وفدوا من المناطق والمدن المجاورة لها مثل المدية والبليدة... وكانت هجرتهم للإقامة والعمل، ولم يكد ينقضي القرن 16م حتى غدا هؤلاء الوافدون منتظمين ومهيكلين بحسب أصولهم. فهناك الجيجليون والقبايل والأغواطيون والبساكرة فضلا عن بني مزاب والجرابة وغيرهم[1]. ولقد اختصت كل مجموعة بمهام محددة وأعمال تقوم بها تحت قيادة أمين يختاره ويزكيه حكام الجزائر، يوكل له حق مراقبة النشاط التجاري وتولي شؤون جماعته تحت إشراف أمين الأمناء.

وعليه، انطلاقا من الدراسات السابقة وبناء على معطيات سجلات البايلك والمحاكم الشرعية وقانون الأسواق بالجزائر، نعمد إلى جمع شتات المعلومات المتناثرة حول جرابة الجزائر في العصر الحديث وتصنيف أنشطتهم الحرفية والتجارية، للإجابة على إشكالية تميزهم عن الجاليات المغاربية لانفرادهم بجماعة منضوية رسميا ضمن هياكل أسواق مدينة الجزائر. كما نسعى إلى تحديد مكانتهم في المشهد العام للنشاطات الاقتصادية في الجزائر بالنظر إلى مواقع العناصر الإباضية في مدينة الجزائر طوال الفترة العثمانية.

1. الجرابة تجار عطور وأقمشة:

ولئن لا تذكر لا المصادر ولا المراجع ظروف قدوم الجرابة إلى مدينة الجزائر، نحن نفترض أن توافدهم رافق تحركات الإخوة عروج (1470- 1518)م الذين نزلوا في أول أمرهم ببلاد المغرب بجزيرة جربة "وصادف دخوله (خير الدين) إليها أن دخل أخوه عروج في أثره"[2] بعد أن حصلوا على حق الإرساء في الموانئ الحفصية والتموين منها في ربيع سنة 1504م شارعين في أعمال القرصنة، قبل تغيير وجهة نشاطهم البحري وجهادهم نحو ميناء بجاية في الجزائر سنة 1512م حين طلب أهاليها من عروج مساعدتهم على طرد الإسبان واستعادة مدينتهم المحتلة منذ عامين. ثم سكان مدينة الجزائر التي وصله طلب أهلها تخليصهم من الحامية الإسبانية البنيون سنة 1516م[3].

هذا، وقد سُجل تواجد المغاربة بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني. فمنهم التونسيون والطرابلسيون والفاسيون والتيطوانيون الذين تعاطوا نشاطات مختلفة وهامة[4]، ولكنهم لم يتهيكلوا ضمن جماعات باستثناء الجرابة وكانوا يشكلون الأغلبية بين التجار التونسيين[5]، ولم يقتصر نشاطهم على مدينة الجزائر فحسب وإنما شمل مدنا أخرى.

تظهر معطيات مستقاة من سجلات البايلك إلى مزاولة الجرابة لتجارة العطارة في حوانيت يعود كرائها لمختلف الأوقاف؛ منها اكتراء "عبد الرحمان العطار ابن الجربي" حانوتا قرب حمام السبوعة - تشرف عليه عناصر مزابية- تابعة لأوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين مكة والمدينة، تم ذلك سنة 1085هـ/ 1674م[6]. كما اكترى "بن رحومة الجربي العطار" حانوتا أخرى للعطارة تابعة لأوقاف الجامع الأعظم. جاء في سجلات البايلك: "الحمد لله، ذكر الحوانيت المحبسة على من ذكر ومحصل غلاتها سنة 1126 (1714م) على الجامع الأعظم"، وكان الكراء الشهري قدره 23 ريالا دفعه على مرحلتين، مبلغ الأولى "سبع ريالات وخمس أثمان دفعهم عند بن المرابط". وقدرت الدفعة الثانية بـ "خمسة عشر ريالا وثلاثة أثمان"[7]. لقد بقيت هذه الحانوت بحوزة بن رحومة الجربي سنين طويلة، حيث ورد في سجل آخر أنه دفع نفس المبلغ للكراء سنة 1188هـ/ 1774م[8]، أي بعد ستين عاما من التاريخ مما يبين استمرار عقد الكراء وبقاء السيد رحومة – الذي عمر طويلا على ما يبدو- على نفس النشاط وفي نفس المكان. وهذا مؤشر استقرار واضح.

قام النشاط التجاري على اكتراء المحلات، كما بينته عقود السالفة الذكر التي تفيد من زاوية أخرى في تحديد مواقع تلك الحوانيت المعدة للعطارة التي اكتراها التجار الجرابة، وكانت جلها بالسوق المسمى باسمهم "سوق الجرابة". فهذا عقد ورد فيه: "سُدس حانوت بسوق الجرابة من اكتراء بن الحاج علي العطار" سنة 1078هـ/ 1667م، وكان يدفع كراء شهريا قدره 3 ريالات لمؤسسة الحرمين الشريفين[9].

يمكن التمييز ضمن الوافدين الجرابة بين نوعين من التجار، تجار مستقرين كانوا يقيمون في مدينة الجزائر بشكل دائم، وتجار مؤقتين أو موسميين يمارسون التجارة الخارجية أو الاستيراد والتصدير. وكان ميدان نشاطهم بسوق الجرابة في مدينة الجزائر. ونفس التنظيم كان متعارفا عليه في مدينة تونس أين وجد عدد من الأسواق المختصة والواقعة بناحية القصبة بين باب المنارة وباب البحر في القرن التاسع عشر، ومنها "سوق الجرابة"[10] أي بنفس التسمية. ويبدو أن سوق الجرابة، بكل من تونس والجزائر، تباع فيهما السلع المجلوبة أو المستوردة من جزيرة جربة؛ إذ كان هؤلاء التجار يأتون بزيت الزيتون والشمع من جزيرتهم التي اشتهرت بإنتاجهما[11]. كما تضمنت الإتاوة السنوية التي كان يدفعها بايات تونس لإيالة الجزائر، كمية معتبرة من الزيت. ذكرها أحمد الشريف الزهار في مذكراته في العبارات الآتية: "وقد كان ملوك تونس يبعثون مركبا محملا بالزيت وبعض الهدايا الرفيعة كل سنة، فقطعوها في قيامه [الداي أحمد باشا (1220- 1223هـ/ 1805- 1808م)]"[12]. وإن فشلت حملة حمودة باشا الحسيني ضد إيالة الجزائر، وتراجع حصاره لمدينة قسنطينة سنة 1807م فإنه توقف عن دفع هذه الإتاوة وقد تغيرت موازين القرى بين الإيالتين.

أما عن السلع المجلوبة من جربة أو عبر تجارة القوافل، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد اعتبرت الأقمشة النسيجية من الصناعات المزدهرة للغاية فمنها الحريرية، الصوفية، القطنية أو المذهبة ذات الجودة العالية التي كانت من شغل النساء الجربيات[13]، ولذا كانت توجه للتصدير[14] وتخضع إلى الرسوم الجمركية المقننة.

في نفس السياق، يمكن التذكير بأن بني مزاب أيضا كانوا يجلبون معهم المنسوجات كالأقمشة الصوفية[15] المصنوعة كلها محليا من أنامل المزابيات[16].

يفيد "قانون أسواق مدينة الجزائر" في معرفة الرسوم التي يأخذها الجمرك أو الديوانة على السلع القادمة من الخارج. ولقد ورد في هذا الشأن "تحديد رسم استيراد القماش إلى الميناء على أن يكون رسم

التصدير يساوي ثلث رسم الاستيراد، إذا تم الاتفاق بينهم". وهكذا حدد سنة 1061هـ/ 1651م، ما يأخذ الجمرك، عن كل قنطار من المواد، فقدر عن "القماش التونسي 8 صايمات (...) الحايك الجربي 6 صايمات"[17]. ونلاحظ تفضيل التصدير عن الاستيراد، في عملية تقنين الرسوم الجمركية، تشجيعا للبضاعة المحلية ومنافسة للسلع الخارجية.

ومن بين المنتوجات الرائجة، "الحايك الجربي"، اللحاف الشهير "بمتانته وسمك نسيجه". واختلفت أسعار الحايك باختلاف نوعه، فهناك المصنوع من الحرير وآخر من الصوف الأبيض أو الأحمر؛ وكانت تسمية الحايك تفيد ما يستعمل كلباس أو لحاف أحيانا وفي أحيان أخرى كغطاء للفراش[18]. ولا أدل على ذلك من الحايك الأبيض الذي تلتحفه نساء الجزائر للخروج من البيت. كما وردت ضمن مكونات الصداق في المجتمع القسنطيني، "الملحفة" التي تعني ما تلتحف به المرأة عند الخروج من البيت. جاء في قاموس ر. دوزي (Dozy) أن "الملحفة لها نفس معنى إزار وهو حجاب كبير تلف فيه نساء الشرق أنفسهن من الرأس إلى القدمين عندما تخرجن". وبالتالي فمن الراجح أنها بقسنطينة كانت للالتحاف وقد اشتهرت باسم الحايك سواء أبيض من حرير أو مخمل أو مرمة حسب الطراز التونسي (السفساري). وإن كان له أكثر من استعمال أيضا، فإذا كان منسوجا من صوف غليظة فهو للغطاء في الشتاء البارد[19].

هذا، وقد فصل القنصل الأمريكي وليام شالر في مذكراته في الحديث عن الحايك الذي ظل لباس السكان منذ أزمنة بعيدة؛ وأنه عند الساكنين بالأرياف عبارة عن نوع من أنواع الحايك وسراويل ضيقة وعمامة أو شاشية حمراء من الصوف التي اشتهرت تونس بصنعها[20]. وكانت الشاشية، السلعة التونسية الأشهر على الإطلاق، كماً ونوعًا وكانت تخصص لها مراكب بأكملها. وفي هذا السياق، نذكّر بما ورد تحت قلم الشريف الزهار حول استيلاء الرايس حميدو على مركب للشاشية قادما من تونس، عرضا: "وفي سنة 25 (1225هـ/ 1810م) سافر القبطان حميدو يقصد الغزو على النصارى لكنه لقي مركبا من مراكب تونس، فأخذه ووجده موسوقا بالشاشية"[21]. وهذا دليل، ولو كان الحدث عرضا، على مزاولة القرصنة بين الإيالتين خاصة في القرن التاسع عشر، بعدما توترت العلاقات بين حمودة باشا، باي تونس وباشا الجزائر، كما سبق ذكره.

2. الفخارجيا : الإنتاج والتسويق

لا نعرف مدى حضور الجرابة بين الفخارين (أو الفخارجيا حسب المصطلح الوارد في الوثائق) وإنما سجل التعامل معهم حسب اتفاقات "قانون الأسواق" منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي. لقد ورد في أحد الاتفاقات، تبادل نوع من الأواني الفخارية بين التجار مثل "الفخار الجربي المزركش" أو (المزوق) الذي قُدر سعره بـ 72 ريالا. كما جاء في نفس السياق أسعار الأواني حسب اتفاقات مدونة بين التجار، تجدد عند الضرورة. ولقد تم تجديد الاتفاق حول السعر سنة 1105هـ/ 1693م. "وبأمر من الداي بابا احمد[22] عقد اجتماع بين السيد محمد بن النية، والسيد محمد بن الفقير (شيخ البلد)[23]، وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويهد وأمين الفخارين فأقروا ما كان جار به العمل أي القطعة الواحدة بأربع وستين 64 والجربي المزركش باثنين وسبعين درهم وأن يبقى السعر الذي يبيع به الفخارون لأهل المدينة كما هو دون تغيير أي بثلاثة دراهم لا غير، وكتبت ذلك بإذن الداي بابا احمد في عام 1105 (1693م)"[24]. نلاحظ اتفاق الفخارين مع أمين الأمناء الشويهد على تحديد أسعار السلع حسب النوعية وحسب الكمية. وربما هذا ما يقصد بالتسعيرة الخاصة بأهل المدينة. إلا أن الفرق بين السعرين كبير جدا وقد يكون قد

سجل خطأ في النسخ. لا يعقل أن يكون سعر أهل المدينة 3 دراهم وسعر الجملة لتجار خارج المدينة 64 درهما.

جاء الاتفاق في المرة الثانية على النحو الآتي: "ثم أن الداي بابا حسن[25] أمر عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويهد بأن يخبر شواش الجماعات كي يطبقوا ذلك يأخذ على كل قطعة عادية ستين درهما وقطع الفخار من نوع الجربي اثنين وسبعين درهما، وبعث في شأن ذلك إلى المعنيين بالأمر [...] عام 1110 (1698م)"[26]. نلاحظ انخفاض سعر الفخار العادي واستقرار سعر المزركش منه بعد خمس سنوات من التاريخ. وهي مؤشرات قد تفيد في دراسة السوق ومدى وفرة الإنتاج واستقرار قيمة العملة، وهو أمر خارج عن نطاق هذه الدراسة.

ويشير هذا الاتفاق بوضوح إلى أن الجرابة كانوا من بين مموني تجار المدينة بهذا النوع الخاص من الفخار وهو "الجربي المزركش" المصنوع بالسوق الذي عرف باسمهم في مدينة الجزائر وهو "سوق الجرابة" أين كانوا يصنعون الأواني ويبيعونها. وكان "صناع سوق الجرابة"، أي الفخارون، يدفعون، على غرار صناع مدينة الجزائر ضريبة مستخلصة منهم إلى البايلك تقدر بـ 71,5 ريالا. وكان التبليغ بفحوى الاتفاقات والتنسيق من مهام أمين الأمناء المكلف بإخبار "شواش الجماعات" لتطبيق ما ورد فيها. كما دفع العطارون من بينهم نصف ضريبة الفخارين بمقدار 35 ريالا[27]. وحسب دفتر التشريفات فقد دفع أمين العطارين ضريبة باشماق (الصباط) أو ضريبة التزام مرتفعة لخزينة الدولة قدرت بـ 500 صايمة. أما أمين الفخارين فدفع أقل من ربع الأمين السابق وقدرت بـ 100 صايمة[28].

كما يظهر النشاط التجاري لجماعة الجرابة بمدينة الجزائر من خلال القروض التي استفادوا منها وتلك التي أفادوا بها الحكام في بعض الحالات. لقد أقرض تجار كبار أو مالكون لرؤوس أموال لجرابة من ذوي الخبرة، مبالغ مالية معتبرة لتوظيفها في التجارة مع اقتسام الأرباح بينهما بالنصف. نورد مثالا عن ذلك ما جاء في عقد قراض شرعي ذكر استفادة أحد الجرابة من مبلغ كبير من المال من الحاج قاسم السكاكري حرفة، للعمل به: "الحمد لله [...] اشهد المكرم سعيد بن مهني الجربي نسبا شهيديه على نفسه انه قبض من المكرم الحاج قاسم السكاكري ابن الحاج عبد القادر ما قدره ألف ريال واحدة كلها فضية مثمنة دراهم صغار ليعمل بجميع العدد المذكور على وجه القراض [...] وما أفاء الله به من الربح بعد نضوض (كذا) رأس المال ورده لربه يكون بينهما إنصافا سويه واعتدالا [...] شهد بتاريخ شعبان المبارك الذي هو من عام عشرين ومائتين وألف [أكتوبر- نوفمبر 1805م]"[29].

وكان التعامل بالقراض ظاهرة متعارف عليها في أسواق الجزائر وهي من مقومات النشاط الاقتصادي لجماعة بني مزاب أيضا، فمنح بموجبها أفراد من الجيش الإنكشاري مبالغ نقدية هامة لمزابيين ذوي خبرة في التجارة للعمل بها و"تقاسم الأرباح بينهما سوية واعتدالا".

بجانب القراض والاقتراض، تشير هذه المعطيات إلى فعالية الجرابة بمدينة الجزائر منذ أواخر القرن السابع عشر. وكدليل على وزنهم الاقتصادي نستدل بمبالغ الضريبة المفروضة على الجماعات الحرفية و"العرقية" في تلك الفترة. فقد كانوا يدفعون "ضريبة البشماق". لقد دفعها أمناء بني مزاب عن كل حمام ومطحنة وجزارة وحانوت كانوا يستغلونها.

كما دفع الجرابة إلى خزينة الدولة في بداية محرم من كل عام. ففي محرم 1103هـ/ أكتوبر 1691م قدرت مساهتهم بـ 500 صايمة[30]، وهو مبلغ ضخم يعادل خمسة أضعاف ما دفعه عدد من أمناء الجماعات الحرفية مثل أمين الصباغين وأمين الدباغين وأمين الحصارين (نساجو الحصير أو السجاد)

الذين دفع كل منهم 100 صايمة. مثلت ضريبتهم أكثر من ضعف التي دفعها أمين النجارين (200 صايمة)، وفاقت 300 صايمة التي دفعها مقدم اليهود، وكانت أعلى من 400 صايمة التي دفعها أمين الحفافين؛ بل عادلت ما دفعه شيخ البلد نفسه في السنة ذاتها[31]. إلا أن هذه الوثيقة لم تذكر ما دفعه أمين جماعة بني مزاب في نفس العام، فلا يسعنا المقارنة في هذا الشأن.

ويمكن أن نتساءل إلى أي مدى كان تقدير المساهمات الضريبية جزافيا أم مبنيا على مداخيل الجماعة؟ مهما كان الجواب، تظهر هذه المبالغ المكانة المعتبرة لجماعة الجرابة في مداخيل السوق والخزينة.

3. جماعة الجرابة : التنظيم والإشعاع

من جانب آخر، تجسدت مكانة الجرابة وسط مجتمع المدينة في إشراك بعض عناصرهم في تسيير المدينة وإدارتها. لقد ضم مجلس المدينة من بين أعضائه الحاج قاسم بن زكري الجربي الذي كان من بين الأطراف الفاعلة التي شاركت في تعيين أمين العساسين بالسوق الكبير عام 1648م. كما تولى بعضهم مهام إدارية مثل حمدان الجربي الذي كان مزوارا في فترة سابقة لعام 1793م[32]. ومن المحتمل أو يكون بعض الجرابة قد تولوا أمانة جماعة الفخارجيا، بجانب أمانة الجرابة الخاصة بهم، وهو اعتراف بالخبرة ودليل على الحظوة بين الفخارين.

رغم تباعد هذه المهام في الزمن، لقلة الوثائق المتوفرة حول الموضوع، تُعد هذه التعيينات مؤشرات واضحة على الاندماج في دواليب المدينة ومؤسساتها؛ قد يضاف إليها امتلاك الدور والعقارات، داخل وخارج سوق الجرابة، كلما سنحت الفرصة لذلك. جاء في عقد إثبات ملكية دار أحد العناصر الجرابة بالشياع؛ أي ملكية مشتركة. لكن لم تذكر الوثيقة الطرف الآخر، وذلك في ما نصه: "الحمد لله الذي يشهد به شاهد بمضمنه وبمعرفة المكرم علي الجربي بن دحمان معرفة تامة معتبرة شرعا يشهد بها وبان له مالا من ماله وملكا من جملة املاكه جميع الثلث شياعا من جميع الدار الكاينة بزنقة الجرابة داخل الجزاير المحروسة بالله [...] بتاريخ اوايل صفر الخير من عام ثلاثة وسبعين ومایة والف من الهجرة [23 سبتمبر- 2 أكتوبر 1759]م"[33].

ومن بين الملاك، نسجل أمناء الحرف والجماعات. يخضع تعيين الأمناء على رأس الجماعات للخبرة في الحرفة أولا، إذ يتعين احترام سلم مهني متعارف عليه وهو مرتب من الصانع - وربما يكون صبيا- يُقدم على تعلم الحرفة إلى الرفيق إلى المعلم، ثم قد يرتقي إلى "أمين لجماعته"[34]؛ مما يوفر له الجاه والمال والحظوة بين الأقران كي يمثلهم أمام أمين الأمناء وشيخ البلد.

ومن الأمثلة، "ثبت تملك الحاج سليمان بن الحاج صالح أمين جماعة الجرابة"، لدار بناحية القصبة سنة 1189هـ/ 1776م بالشراء من إحدى النساء كما هو مبين في العقد الآتي: "الحمد لله بعد أن استقر على ملك الولية ءاسية بنت حسين [...] تملك جميع الدار الكاينة بحومة القصبة سند الجبل [...] وقد كانت ءاسية المالكة المذكورة باعت من المعظم الحاج سليمان امين جماعة الجرابة في التاريخ ابن الحاج صالح بيع جميع الدار المذكورة بما قدره الفا ريال اثنان وخمسون ريال كلها فضية مثمنة دراهم صغارا [...] بتاريخ غره حجة الحرام متمم شهور عام تسعة وثمانين ومایة والف [22 جانفي 1776م]"[35].

من جانب آخر، وردت عديد الإشارات في سجلات البايلك تبيّن استقرار التجار الجرابة بمدينة الجزائر بل واستثمارهم في الدور والعقارات بالبيع والإيجار، خارج سوق المخصصة لهم. فهذه دار الحاج محمد الجربي بسوق الكتان من اكتراء إبراهيم خوجة سنة 1173هـ/ 1760م[36]، ولكن دون تدوين ثمن كرائها. وهذه دار الحاج محمد الجربي بذات السوق أيضا بيد محمد بن مصطفى وكان يدفع كراء سنويا مرتفعا

على ما يبدو من قيمته المقدرة بـ 63 ريالا سنة 1184هـ/ 1770م. وهذه دار سيدي محمد بن الجربي بيد إبراهيم بن عمر الإنكشاري الذي كان منتميا إلى الأوجاق تحت رقم 68، وكان يدفع كراء قدره 38 ريالا سنة 1190هـ/ 1776م[37]. أن يُخصص المرء دارا ملكا له للكراء فهو دليل على أن له غيرها للسكن. وهو مؤشر على أنه ميسور الحال. كما تشير هذه الوثائق إلى تعامل الجرابة مع الخوجة والانكشاري وغيرهما من الزبائن ولم يكونوا منغلقين على أفراد جماعتهم.

إن تنظيم الجرابة في جماعة حرفية بمدينة الجزائر- وإن كانت على مبدأ الموطن الأصلي- لدليل قاطع على استقرارهم بها بعدد معتبر نسبيا، كما سبقت الإشارة.

ارتبط الجرابة بالأسواق الكبيرة في الشرق الجزائري، وامتدت حركتهم التجارية عبر طرق القوافل إلى الأسواق التي كانت تمتد من قسنطينة عاصمة بايلك الشرق إلى سوق وادي العثمانية ثم سوق الخروب ثم سوق الاثنين بمنطقة الحراكتة (بين مدينتي تبسة وقسنطينة حاليا بمركز مدينة عين البيضاء) الذي كان يعد من بين أهم أسواق البايلك في العهد العثماني. كما كانت قوافلهم تعبر منطقة عين البيضاء وتسوق بضائعها هناك وتتزود بالبضائع المنتجة محليا خاصة القمح والشعير والمواشي والصوف والزرابي والحنابل والقشابية والبرانس. ولقد كانت طرق القوافل العابرة لمنطقة عين البيضاء تمتد إلى تونس شرقا وإلى الجنوب الغربي ثم إلى تمبكتو التي كانت من أهم المراكز التجارية في الصحراء[38].

فضلا على الأمين القاطن بمدينة الجزائر، أشرف على الجرابة الموجودين بمدينة عنابة أمين آخر كان يرسل سنويا إلى الخزينة بواسطة نظيره في عاصمة الإيالة مقدار 100 صايمة[39]، ما يدل على أعدادهم المعتبرة حيث تواجد الجرابة أيضا بالموانئ البحرية مثل القالة وعنابة... لاستقبال سلعهم القادمة من المشرق العربي أين كانوا يستوردون البهارات والكتان والسلع المصنعة التي أصبحت رائجة مع الثورة الصناعية في أوروبا.

وفي قسنطينة كان حضور الجرابة المقيمين بها قليلا مطلع القرن التاسع عشر، فمن أصل خمسة تونسيين مارسوا حرفا داخل المدينة، مارس اثنان من المنتسبين لجربة حرفتي القلال وهو صانع الجرار والأواني الفخارية، والرحوي أي العامل في مطاحن الحبوب[40]. ولا ننسى ذكر "الفطايري" الجربي غالبا، وحانوت "الجربي" الذي يبيع كل حاجيات العائلة من مواد غذائية جافة ومواد التنظيف مثل الصابون، فضلا عن الأدوات الأساسية مثل الخيط والإبرة والمقص وغيرها. وكانوا موزعين على جل المدن، في شرق الجزائر على الأقل، واستمر حضورهم إلى ما بعد الاستقلال. لا ندري ماذا بدأ نشاطهم هذا في المدن والقرى، وحسبنا أن نلتزم بما تجود به الوثائق حول الفترة المدروسة.

وفي مدينة الجزائر وجدت بعض المواقع حملت أسماء جربية مثل: مدفع جربة[41] أو أسفل مدفع جربة[42]، فندق الجرابة، زنقة الجرابة قبل عام 1032هـ/ 1623م[43]، والتي استمر ذكرها في وثائق المحاكم الشرعية على الأقل بعد عام 1200هـ/ 1786م مثلما ورد في وثيقة من المحكمة الشرعية "الحمد لله بعد ان استقر على ملك (...) السيد حسن وكيل الخرج باب الجزيرة في التاريخ (...) تملك جميع الدار الكاينة بزنقة الجرابة (...)"[44]. وما هذه المعالم الموصوفة بالجربية في نسيج مدينة الجزائر العمرانية إلا دليل قاطع على رسوخ حضورهم وتأثيرهم. من المعروف أن تداول هذه التسميات هو نتيجة للتعامل بها بين المرتادين على هذه الأمكنة وتوظيفها كمعالم لتمييز الأمكنة وتحييز الأسواق والأحياء[45].

لا نعرف بالضبط متى تأسس الجرابة في جماعة معترف بها، وإن وردت أسماء بعض الأمناء منذ نهاية القرن السابع عشر. إنما الجدير بالذكر هو تسجيل أنشطة جماعتهم ضمن "قانون أسواق مدينة

الجزائر" وهو الوثيقة المحلية الوحيدة التي عددت الأنشطة الحرفية والتجارية بمدينة الجزائر وتنظيماتها أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلادي، وأصبح نقطة ارتكاز لما قبله وبعده. ولقد نسب القانون إلى أمين الأمناء في التاريخ عبد الله بن محمد الشويهد[46].

فلقد تولى بوعزيز بن سليمان أمانة جماعة الجرابة عام 1108هـ/ 1697م، ثم خلفه محمد بن شوش عام 1115هـ/ 1703م، فالحاج عبد العزيز عام 1116هـ/ 1704م[47]. وفي عام 1164هـ/ 1751م كان الحاج قاسم بن هندة على رأسها[48]، ثم تولاها الحاج سليمان بن الحاج صالح عام 1189هـ/ 1776م[49]. ليخلفه على ما يبدو الحاج عمر الجربي بن قاسم به عُرف يانس عام 1199هـ/ 1785م. على مدى قرن، تقريبا، تداول على رأس جماعة الجرابة سبعة أمناء، بعهد متفاوتة الطول، لا يمكن تحليلها لجهلنا أسباب الفراغات هل لتجديد العهدة للشخص الواحد أم لغياب الوثيقة التي تثبت التعيين والتجديد من عدمه. ونرجح الاحتمال الثاني، ذلك أن تجديد العهدة يتم أيضا بوثيقة.

إذن تميزت جماعة الجرابة بالنشاط فيما أقدم عليه أفرادها من صناعة الفخار وتجارة العطارة والأقمشة فضلا عن السلع المجلوبة من جزيرة جربة. رغم مساهمتهم بمبالغ محترمة - نسبيا في دعم الخزينة بدفع الرسوم المختلفة لم يلفت الجرابة انتباه الحكام ولا أنظار الملاحظين المعاصرين من رحالة وقناصل، خلافا للجماعات الحرفية و"العرقية" الأخرى المسجلة في قانون الأسواق أو دفتر شيخ البلد.

4. مناقشة الاستنتاجات

لنعد إلى نقطة الانطلاق وتساءلنا عن أسباب تشكيل الجرابة جماعة خاصة بهم في مدينة الجزائر، جماعة فريدة ووحيدة لغير أهل إيالة الجزائر. وما هي أوجه التقارب بينها وبين جماعة بني مزاب باعتبارهما الوحيدتين المنتميتين إلى المذهب الإباضي؟

تفترض، عائشة غطاس في بحثها الثري والمعمق حول الحرف والحرفيين في مدينة الجزائر، أن ما دعا الجرابة إلى الانضواء ضمن جماعة خاصة بهم عاملان: أولهما اعتناقهم المذهب الإباضي وثانيهما أهميتهم العددية. وكانت المؤرخة قد وصفت جماعة الجرابة بمدينة الجزائر "بالاستثناء"، مستفسرة حول احتمال حصولهم على امتيازات معينة قد تكون تجارية؟[50]. ولكن لم يتسن لها ولنا تأكيد حصول تلك الجماعة على حقوق معينة، مع عدم استبعاد الفكرة باعتبارها الجماعة الوحيدة الوافدة من خارج حدود الإيالة، والمعتمدة كجماعة لهم أمين وسوق باسمهم. بل ونسبت إليهم معالم عمرانية إضافية. ويبدو أن ذلك راجع بدرجة أولى لأهمية الخدمات التجارية التي قدموها لرواد الأسواق وساكني المدن التي استقر فيها الجرابة وخاصة مدينة الجزائر.

بالمقابل، تفيد العديد من المصادر التاريخية أن الحرف التي زاولها أفراد جماعة بني مزاب في مدينة الجزائر، كانت قد منحت لهم احتكارا ضمن امتيازات استفادوا منها نظير مساهمتهم في الدفاع عن مدينة الجزائر ردا لحملة شارلكان سنة 1541م. تمت حماية تلك الحقوق وتجديدها بعقود مكتوبة إلى أواخر العهد العثماني[51]. وكانت الاتفاقات "تخول لهم دون غيرهم إنشاء الحمامات العامة والرحى، وكذلك الاحتفاظ بما تدره عليهم المهن التي يمارسونها من أرباح"[52]. في المقابل فهم مكلفون بتوفير اللحم للجيش الإنكشاري مجانا، وإعارة الدواب التي يستعملونها في النقل بمبلغ مناسب للخدمات البلدية[53].

قد يكمن الجواب أيضا، في قدم استقرار الجرابة بمدن الجزائر وإن لم تتم الإشارة إلى الموضوع في الكتابات والوثائق. ومع هذا، نرجح أن يكون الحضور الجربي منذ السنوات الأولى لاستقرار الإخوة

عروج. وقد يكون لنوعية نشاطهم الحرفي والتجاري المكمل لما هو موجود بالمدينة، أثر واضح على مسارهم.

وبالاستناد إلى معطيات مستقاة من أرشيف القنصلية الفرنسية، أوردتها المؤرخة غطاس في سياق آخر، ندعم فكرة عددهم الكبير نسبيا كعنصر حاسم في تشكلهم كجماعة. لقد لاحظت الباحثة أن عدد التجار التونسيين الذين كان سوادهم من جزيرة جربة قد احتلوا المرتبة الثانية بخمسة عشر عقدا خلف الطرابلسيين الذين كانوا أكثر التجار نشاطا باثنين وعشرين عقدا من بين التجار المغاربة الذين كان لهم دور مميز في التجارة الدولية عبر ميناء الجزائر في الفترة الممتدة بين 1686- 1791م[54]. وهذا التقدير مبني على عدد العقود التجارية المدونة بالقنصلية والتي تهم التجارة الخارجية عبر الميناء، وهي تقديرية فحسب ولا تشتمل على المعاملات الصغيرة المحلية.

أما عن قدومهم من خارج الإيالة، فيبدو أن السلطات العثمانية بالجزائر لم تعر أي أهمية للمسألة.

وفي الجزائر، هذه المدينة المفتوحة على كل الأجناس والأديان، بلغت أعداد الجماعات الحرفية نحو 50 حرفة خاضعة لأمين الأمناء كما ورد في "قانون الأسواق" في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. أما الحرف التي كانت خاضعة رأسا لسلطة شيخ البلد فقدرتها عائشة غطاس انطلاقا من دفتر التشريفات بـ 27 جماعة حرفية، وكان من ضمنها أمناء الفخارون والعطارون وهي حرف زاولها الجرابة. هذا وقد أحصت غطاس قائمة إجمالية ضمت 106 جماعة حرفية في نهاية الحكم العثماني[55].

ولم يظهر المذهب الإباضي كعنصر مميز لهذا التأسيس. باستثناء جماعة اليهود، لم ترتكز الجماعات على أساس الانتماء الديني. لقد كان القبايل والسوافة والبساكرة وغيرهم قد صنفوا على أساس الموطن الأصلي، وكذلك كان الأمر بالنسبة لأهل جزيرة جربة وبني مزاب نسبة إلى وادي مزاب وإن استفاد بنو مزاب بنوع من الاعتراف بمذهبهم ولكن دون الإشارة إليه صراحة في النصوص والاتفاقات. فلقد ذكر سبنسر أن "الصرامة الحنبلية لدى المزابيين قد وجدت الصدى المتجاوب في الأصالة الدينية التركية (...) واعترف لهم بمذهبهم الإباضي كعلامة شرعية لملتهم (...)"[56].

خاتمة:

رغم الروابط التاريخية المتينة التي تربط بين سكان وادي مزاب وجربة في شتى الميادين وعبر العصور، لم يسجل تعامل مباشر بين أفراد الجماعتين في مدينة الجزائر في العهد العثماني. لم نعثر في أرصدة الأرشيف المختلفة على وثائق دونت لمعاملات بيع، شراء، كراء أو قراض أو غيرها تمت بينهم مباشرة. هذا لا ينفي احتمال وجود علاقات إنسانية، علاقة جوار بين الحرفيين أو مصاهرة بين الإباضية لم ترصدها سجلات بيت المال...

كيف يمكن تأويل هذه الظاهرة. قد يكمن التفسير في تنظيم الجماعات الحرفية و"العرقية" المحكم الذي يجعل من أمين الأمناء وشيخ البلد بمدينة الجزائر هما الحلقة الوصل بين مختلف الأطراف، مع ضبط قنوات الإنتاج وتبادل السلع في أسواق المدينة. اشترك بنو مزاب والجرابة في تنظيم جماعاتهم بشكل مركزي بحث يتحمل أمين الجماعة بالجزائر مهمة التنسيق والرقابة والمتابعة على أفراد الجالية في المدن بالبيالك مثل أمين الجرابة بعنابة الذي يرسل مبلغ الضريبة بواسطة أمين الجماعة في الجزائر. وكذلك بني مزاب بعنابة ووهران وغيرها من المدن الذين يرسلون بدورهم مقدار الضريبة إلى أمين الجماعة بمدينة الجزائر "وعادة الأمين يأخذ عادته من الجماعة سواء كان حانوت او حمام او غيره من بني مزاب الذين هنا أو في عنابة أو في وهران كلهم في يده ولا يتعرض له احد في حكمه [...]"[57].

إن كان تاريخ التقارب بين حكام الجزائر وبني مزاب معروفا ومحددا، فلا إشارة تذكر إلى العلاقات بين الجرابة وسلطة الجزائر.

كانت جماعة بني مزاب من أغنى الجماعات "العرقية"[58]، وكان الجرابة يدفعون مبلغا عاليا من الرسوم مما يصنفهم بين الميسورين أيضا - كجماعة لا كأفراد. ولذا، نلاحظ مسارا موازيا للجماعتين، مع استفادة بني مزاب باحتكارات واضحة ومتوارثة طوال الفترة العثمانية بل استمر بعضها في بداية الاحتلال الفرنسي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق

1- الأرشيف الوطني الجزائري:

1- 1 سجلات المحاكم الشرعية:

علبة 13- 1/ وثيقة 15 (63 ف).

علبة 31/ وثيقة 41.

علبة 71- 72/ وثيقة 31.

علبة 87/ وثيقة 18.

علبة 92- 93/ وثيقة 34.

1- 2 سجلات البايلك:

علبة 23/ سجل 158.

علبة 23/ سجل 161.

علبة 23/ سجل 162.

علبة 24/ سجل 168.

علبة 24/ سجل 170.

علبة 24/ سجل 176.

1- 3 المكتبة الوطنية:

علبة 3205/ وثيقة 11.

2- الأرشيف الوطني الفرنسي:

C.A.O.M, Fonds: FM, Série: F 80, Carton: 557.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ/ 1695- 1705)م، تحقيق وتقديم وتعليق: د/ ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، ط 1، 1427هـ/ 2006م.

2- مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقيق وتقديم: الدكتور عبد الله حمادي، نوميديا للنشر والطبع والتوزيع، 2012.

3- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر 1168- 1246هـ 1754- 1830م، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

4- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824)م، تعريب: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

5- سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تعريب د. أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
6- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
7- إبراهيم محمد طلاي، مزاب بلد كفاح دراسة تاريخية اجتماعية تلقي أضواء على نشأة هذا البلد وحياة ساكنيه، مطبعة الآفاق، غرداية (الجزائر).
8- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP ، الجزائر، 2012.
9- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة، 2014.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

1- Albert De Voulx, Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.
2- Raoul Postel (Ancien Magistrat aux Colonies), En Tunisie et au Maroc, Librairie générale de Vulgarisation, Paris, 1885.

قائمة المقالات:

1- فاطمة الزهراء قشي، (معالم قسنطينة وأعلامها)، مجلة إنسانيات، عدد 19- 20، 2003.
2- René Lespès, Quelques documents sur la corporation des Mozabites d'Alger dans les premiers temps de la conquête, Revue Africaine, Volume 66, Libraire- éditeur A. Jourdan, Année 1925.

قائمة الأطروحات:

1- فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، إشراف: أ د/ محمد الهادي الشريف، سنة 1419- 1998.
2- كريم بن يدر، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: عبد الحميد لرقش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2004- 2005.
3- بالحاج ناصر، النظم والقوانين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة (في ما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أ د/ فاطمة الزهراء قشي، جامعة قسنطينة 2، 2013- 2014م.
4- سهام بودبية ، دوائر المصاهرات في قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر"، دكتوراه ليمادو المغارب الحديث: تاريخ وحضارة، إشراف أ.د. فاطمة الزهراء قشي، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة، جوان 2019.

الهوامش:

[1] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، 2012، ص ص 28- 29.
[2] مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقيق وتقديم: الدكتور عبد الله حمادي، نوميديا للنشر والطبع والتوزيع، 2012، ص 64.
[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة، 2014، ص ص 43، 46.
[4] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 44.

[5] المرجع نفسه، ص 34.
[6] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات البايلك/ علبة 23/ سجل 161.
[7] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات البايلك/ علبة 23/ سجل 158.
[8] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات البايلك/ علبة 24/ سجل 176.
[9] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات البايلك/ علبة 23/ سجل 162.
[10] كريم بن يدر، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: عبد الحميد لرقش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2004- 2005.
[11] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 34.
[12] أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168- 1246هـ 1754- 1830م، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 96.
[13] Raoul Postel (Ancien Magistrat aux Colonies), En Tunisie et au Maroc, Librairie générale de Vulgarisation, Paris, 1885, P 52.
[14] Ibid, P 114.
[15] بالحاج ناصر، النظم والقوانين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة (في ما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أ د/ فاطمة الزهراء قشي، جامعة قسنطينة 2، 2013- 2014م، ص 334.
[16] ابراهيم محمد طلاي، مزاب بلد كفاح دراسة تاريخية اجتماعية تلقي أضواء على نشأة هذا البلد وحياة ساكنيه، مطبعة الآفاق، غرداية (الجزائر)، ص 78.
[17] عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ/ 1695- 1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق: د/ ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، ط 1، 1427هـ/ 2006م، ص ص 45- 46.
[18] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824)م، تعريب: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 85.
[19] فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، إشراف: أ. د محمد الهادي الشريف، سنة 1419- 1998، ص ص 303- 304.
[20] يذكر شالر أن بعض البلدان الأوروبية كانت تقلد صناعة القلنسوة أو الشاشية وتبعث بشحنات كبيرة لبيعها بالسوق المحلية، أنظر: شالر، مذكرات وليام شالر...، المصدر السابق، ص 84.
[21] الشريف الزهار، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار...، المصدر السابق، ص 106.
[22] يذكر د/ سعيدوني أن بابا احمد العلج: هو الداي احمد باشا المعروف ببابا احمد العلج أو حاجي احمد باشا الدولاتلي (1107- 1109هـ/ 1695- 1697م) عرف بحرصه الشديد على رعاية مصالح الرعية بالشورى، لكن اتخاذه للقرارات المفاجئة جعلته يعرف بأنه رجل النزوات والأعمال الغريبة. تولى في عهده منصب الباشوية أو الممثل الشرفي للسلطان العثماني على إيالة الجزائر كل من عبد الله محمد بن درويش وعلي باشا. أنظر: الشويهد، قانون أسواق...، المصدر السابق، ص 64.
[23] يذكر د/ سعيدوني أن شيخ البلد هو من الموظفين الذين يختارون من بين ذوي النفوذ والمكانة من طائفة الحضر، يتولى الإشراف على النقابات الحرفية المهمة والطوائف السكانية، ويحرص على تسلم الرسوم من أمنائها ووضعها في الخزينة العامة، وقد يحتفظ بجزء منها لتصريف حاجاته والقيام بواجباته. أنظر: الشويهد، قانون أسواق...، المصدر نفسه، ص 77.
[24] الشويهد، قانون أسواق...، المصدر نفسه، ص ص 88- 89.
[25] يذكر د/ سعيدوني أن الداي بابا حسن المعروف بحسين خوجة أو حسن شاوش يلقب أيضا بقارة باغلي تولى منصبه لفترتين: الأولى (1093- 1095هـ/ 1682- 1683م) والثانية (1109- 1112هـ/ 1697- 1700)م. واجه أثناء حكمه

على الجزائر هجمات الأسطول الفرنسي بقيادة دوكان (1093هـ/ 1682م) اضطر أن يوقع معهم معاهدة مجحفة للحد من أضرار قصفهم الشديد، فأطلق سراح ما بين 150 إلى 500 أسير مسيحي، والتزم بتقديم تعويض مالي قدر بـ 300 ريال وحجز بعض الديوان رهائن في السفن الفرنسية منهم الرايس ميزومورتو مما أثار نقمة السكان ودفع الجند إلى التمرد عليه فاعتقل وسجن قبل أن يعود للحكم مرة ثانية ثم يعزل ويبعد عن الحكم. أنظر: الشويهد، قانون أسواق...، المصدر نفسه، ص 62.

[26] الشويهد، قانون أسواق...، المصدر نفسه، ص 90.

[27] المصدر نفسه، ص ص 113- 114.

[28] Albert De Voulx, Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, P 45.

[29] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 31/ وثيقة 41.

[30] الصايمة: قطعة نحاسية وزنها 0,50 غرام تعرف لدى الأجانب بالآسبر (Aspre). أنظر: الشويهد، قانون أسواق...، المصدر السابق، ص 45.

[31] De Voulx, Op cit, P P 44- 45.

[32] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 44.

[33] نفس المرجع، ص 346.

[34] قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع...، المرجع السابق، ص 276.

[35] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 71- 72/ وثيقة 31.

[36] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات البايلك/ علبة 24/ سجل 170.

[37] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات البايلك/ علبة 24/ سجل 168.

[38] لزهر بضياف، تاريخ الحركة الوطنية والثقافية في منطقة عين البيضاء ودور العلامة زيناي بلقاسم في تنشيطها.

[39] Devoulx, Tachrifat …, Op cit, P 45.

[40] سهام بودیبة، دوائر المصاهرات في مدينة قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دكتوراه ليمادو المغارب الحديث: تاريخ وحضارة، إشراف أ.د فاطمة الزهراء قشي، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، جوان 2019، ص 128.

[41] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 87/ وثيقة 18.

[42] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 92- 93/ وثيقة 34.

[43] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 44.

[44] المكتبة الوطنية/ قسم المخطوطات/ علبة 3205/ وثيقة 11.

[45] فاطمة الزهراء قشي، (معالم قسنطينة وأعلامها)، *مجلة إنسانيات*، عدد 19- 20، 2003، ص ص 7- 18.

[46] لم يستطع د/ سعيدوني تحديد سنة توليته باستثناء جده الحاج يوسف بن الحاج سليمان الشويهد الذي ذكر أنه تولى أمانة الأمناء سنة 1108- 1109هـ/ 1697م ليخلفه ابنه محمد ثم عبد الله صاحب المخطوط ثم ابنه محمد كذلك، لكن بالاستناد إلى الإتفاق الثاني الذي مر علينا حول تحديد سعر الفخار العادي والجربي الذي وقع سنة 1110هـ/ 1698م في زمن الحاج عبد الله محمد الشويهد، فإننا نعتقد أن تولية جده الحاج يوسف كان قبل التاريخ الذي ذكره د/ سعيدوني. أنظر: الشويهد، قانون أسواق...، المصدر السابق، ص ص 11- 12.

[47] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 45.

[48] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 13- 1/ وثيقة 15 (63 ف).

[49] الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 71- 72/ وثيقة 31. المصدر السابق.

[50] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 44.

[51] شالر، مذكرات وليام شالر...، المصدر السابق، ص 111.

[52] سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تعريب د.أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 130.

[53] René Lespès, Quelques documents sur la corporation des Mozabites d'Alger dans les premiers temps de la conquête, Revue Africaine, Volume 66, Libraire- éditeur A. Jourdan, Année 1925, P P 199- 202.

[54] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 34. نقلا عن:
C.A.O.M, Archives du consulat de France à Alger. Mi 1 à 24.

[55] غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 110- 111.

[56] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 100.

[57] C.A.O.M, Fonds: FM, Série : F 80, Carton: 557.

[58] De Voulx, Tachrifat…, Op cit, P 23.